RJC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center
SABA
SABA.YE
أمريكا
ضد حق الشعب الفلسطيني
في تقرير المصير
مركز البحوث والمعلومات
أنس القاضي
وكالة الانباء اليمنية (سبأ)
WWW.SABA.YE/AR

أمريكـــــا
ضد حق الشعب الفلسطيني
في تقـــرير المصـير

أنـس القاضي

Written by: Anas AL-qadi

Anas.q.y@gmail.com

وكالة الأنباء اليمنية سبأ

مركز البحوث والمعلومات

نوفمبر 2023م

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحتـــــويات

مقـــــدمة: 4

مفهوم حق تقرير المصير..... 6

الموقف الأمريكي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير 9

الإدانة الأممية لإنكار الحق الفلسطيني في تقرير المصير 12

صفقة القرن تصفية للحق الفلسطيني..... 14

خاتمـــــــــة..... 16

مقـــــدمة:

منذ السابع من تشرين أول أكتوبر 2023م- تخوض فصائل المقاومة الفلسطينية حرباً دفاعيةً وتحررية في الأراضي الفلسطينية التاريخية، والتي هي في آن الأراضي الفلسطينية «القانونية» من وجهة نظر القانون الدولي وحل الدولتين، وبالتالي فهي وفقاً للقانون الدولي أرضاً محتلة والمقاومة فيها وحرب التحرير الوطنية الهادفة لتقرير المصير مشروعة قانوناً.

سنتناول القضية الفلسطينية من هذا البُعد القانوني، في دراسة الموقف الأمريكي منها، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف ضد الحق الفلسطيني في تقرير المصير، حتى في الأراضي الفلسطينية المصنفة أراضٍ محتلة في القانون الدولي، ناهيك عن الحق الفلسطيني في كامل التراب الفلسطيني، وهو حق قومي وتاريخي.

في هذه الحرب العادلة من الجانب الفلسطيني، الظالمة من الجانب الصهيوني، سقطت الكثير من الشعارات التي ترفعها الدول الغربية زيفاً من حقوق الإنسان والمرأة والطفل، والقانون الدولي الإنساني للحروب واتفاقيات جنيف الأربع. الخ، إلا أن أبرز هذه الحقوق التي سقطت "حق تقرير المصير" التي تنكره وترفضه أمريكا.

إن كانت الدول الغربية الداعمة لدولة الاحتلال الإسرائيلية، تدعم في تصريحاتها الدبلوماسية حق تقرير المصير للفلسطينيين في الأراضي المحتلة -بحسب القانون الدولي- فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنكر الحق الفلسطيني بتقرير المصير بصورة كلية، في خطابها السياسي، وفي ممارستها السياسية والعسكرية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي.

تقف الولايات المتحدة الأمريكية صراحة ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، في مختلف المحافل الدولية وفي دعمها للاحتلال والاستيطان ودعم دولة الاحتلال مالياً وعسكرياً.

مستفيدة من موقعها المهيمن في السياسة الدولية استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية، حق النقيض (الفيتو) في مجلس الأمن، عدة مرات ضد الحق الفلسطيني، من بينها أربع مرات كانت تنصّ مشاريع القرارات في مجلس الأمن تنصّ صراحة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة وخروج الاحتلال من الأراضي الفلسطينية

-المصنفة محتلة في القانون الدولي- فيما اتخذت «الفيتو» عشرات المرات ضد القضية الفلسطينية وأدنى الحقوق الإنسانية لشعب فلسطين.

وفي العام 2020م جاءت ما سميت بـ»صفقة القرن» في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لتصفّي القضية الفلسطينية، إذ مثلت انقلاباً على كل القرارات الدولية التي حفظت بعض الحقوق الفلسطينية وإن كانت مجرد حبر على ورق.

منذ ظهور القضية الفلسطينية إلى حيّز الوجود التاريخي، المرتبط بظهور الصهيونية كمنظمة سياسية استعمارية يهودية تلمودية، انحازت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجانب الصهيوني، انطلاقاً من دوافع عقائدية صهيونية إنجيلية ومصالح مادية إمبريالية.

ففي 11 مايو عام 1942م،عقد المؤتمر الصهيوني العالمي في نيويورك واتخذ قراراً بتحويل فلسطين إلى دولة يهودية، وإجلاء العرب عنها إذا عارضوا ذلك، وأسرع الرئيس الأمريكي (روزفلت) وأعلن تأييده القرار اليهودي.

وفي 29 نوفمبر 1947م، بذلت الولايات المتحدة جهوداً مكثفة في الضغط على عدد من الدول لحملها على التصويت إلى جانب تقسيم فلسطين وخصوصاً مندوبي هايتي وليبريا وسيام، ولولا تحوّل هذه الدول من الرفض إلى الموافقة لفشل اقتراح التقسيم، وعند قيام دولة الاحتلال في 14 مايو 1948م، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بدولة الاحتلال، ومن حينها وقفت مع دولة الاحتلال في مختلف المراحل، ضد حق الشعب الفلسطيني في الوجود وضد حقه القانوني في تقرير المصير، بإحباط مشاريع قرارات مجلس الأمن الداعمة للقضية الفلسطينية، أبرزها مشروع القرار رقم 11940 بتاريخ 1976/1/26، والذي ينصّ على وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه القومي غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة؛ وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؛ ووجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيو 1967م، ففي 18 فبراير 1986م كنموذج أكدت الولايات المتحدة رفضها لمطلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين.

مفهوم حق تقرير المصير

يبرز حق تقرير المصير، بوصفه حقاً ديمقراطياً على الصعيد العالمي، للأمم المُضطهدة التي تخضع لوصاية أُمة ودولة أُخرى، والمقصود بحرية الأمم في تقرير مصيرها، هو الانفصال السياسي لهذه الأمم من الهياكل القومية الغربية، وتشكيلها لدولة قومية مستقلة.

ظهر مفهوم حق تقرير المصير، في القرن السادس عشر، مع الثورة الصناعية التي دفعت القوى الاجتماعية الجديدة ممثلة بالبرجوازية إلى تحطيم الإمبراطوريات الاقطاعية المؤلفة من قوميات متعددة، إذ سعت البرجوازيات القومية إلى إنشاء دولها القومية الجديدة والسيطرة على السوق القومية، وهي مرحلة ظهور الدول الوطنية المستقلة بمعناها الحديث.

ظهر حق تقرير المصير مبكراً في الفكر السياسي الأمريكي، وهناك تم التطبيق الأول لهذا الحق، فبناءً على هذا الحق، استقل الشعب في أمريكا عن السيطرة الاستعمارية البريطانية عقب حرب الاستقلال الأمريكية التي استمرت من الفترة 1775م حتى 1783م وكانت بحق حرباً ثورية يخوضها شعب مُستعمر ضد دولة استعمارية.

وثبتت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحق في بيان الاستقلال، المُعلن في 4/ تموز/1776م،[1] وبعدها أقرت به الثورة الفرنسية في 1789م. بعد أن تبنت الحركة البرجوازية هذا الحق ونادت به الحركة العمالية وكهذا أقره الاشتراكيون قرار مؤتمر لندن الأممي المنعقد في سنة 1896م [2] المعروف بالأممية الثانية.

عاد هذا المبدأ إلى الظهور مجدداً في الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية.

«وفي ظل تأزم الصراع طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من لجنة حقوق الإنسان، في قرارها رقم 421 الصادر في ديسمبر 1950م أن توضع توصيات حول الطرق

---

1) جاء في إعلان الاستقلال الأمريكي:

2) نص القرار: « يقول هذا القرار:

«يعلن المؤتمر تأييده لحق جميع الأمم التام في حرية تقرير مصيرها ويعرب عن عطفه على عمال كل قطر يقاسي آنيا نير الاستبداد العسكري أو القومي أو غيرهما، ويدعو المؤتمر عمال جميع هذه الأقطار إلى الانضمام إلى صفوف العمال الواعين - أي الواعين لمصالح طبقتهم) في العالم أجمع، للنضال معهم في سبيل التغلب على الرأسمالية العالمية وتحقيق أهداف الاشتراكية الديموقراطية الأممية».

والوسائل التي تؤمن حق تقرير المصير للشعوب، كما نصت في قرارها رقم 545 الصادر في فبراير 1952م على ضرورة تضمين الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مادة خاصة تكفل حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن ثم أصدرت في 16 ديسمبر 1952م القرار رقم 673 والذي اعتبرت بمقتضاه حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطاً ضرورياً للتمتّع بالحقوق الأساسية جميعها، وأنه يتوجب على كل عضو في الأمم المتحدة الحفاظ على تقرير مصير الأمم واحترامه»[3]

وأُقر رسمياً من قبل الأمم المتحدة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1960م[4] وبناءً على هذا الحق وبفعل النضال التحرري حققت الكثير من الدول استقلالها الوطني.

---

3) د. بن ملوكة خيراني، «تطور مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي»،(المجلة الشاملة للحقوق جامعة زيان بن عاشور ديسمبر 2022م) ص 65.

4) نص الإعلان على ما يلي:

1. إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين،
2. لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعي بحرية إلي تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،
3. لا يجوز أبدا أن يتخذ نقص الاستعداد في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي ذريعة لتأخير الاستقلال،
4. يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة أو التدابير القمعية، الموجهة ضد الشعوب التابعة، لتمكينها من الممارسة الحرة والسلمية لحقها في الاستقلال التام، وتحترم سلامة ترابها الوطني،
5. يصار فورا إلي اتخاذ التدابير اللازمة، في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها، لنقل جميع السلطات إلي شعوب تلك الأقاليم، دون أية شروط أو تحفظات، ووفقا لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين،
6. كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،
7. تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا الإعلان علي أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب.

في السياق التاريخي كانت الولايات المتحدة الأمريكية، سباقةً إلى طرح هذا الحق، حين كانت ثورية وقبل أن تتحول إلى دولة استعمارية. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية من بعد تحولها إلى دولة "إمبريالية"، تراجعت عن هذا الحق، وكانت أول حرب إمبريالية استعمارية بمعنى حرب دولتين استعماريتين من أجل السيطرة على دولة ثالثة، هي الحرب الأمريكية الإسبانية عام 1898م خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا من أجل السيطرة على كوبا التي كانت حينها مُستعمرة إسبانية.

مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية هذا الطور الإمبريالي، ومشاركتها في الحرب العالمية الأولى حرب تقاسم المستعمرات، إلى جانب «دول الحلفاء» عام 1917م، ثم المشاركة في الحرب العالمية الثانية -1 سبتمبر 1939م – 2 سبتمبر 1945م- بعد هذه المرحلة الإمبريالية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جزء من الدول الاستعمارية ووقفت وتقف ضد حق الشعوب في تقرير المصير، فيما تدعم هذا الحق في حالات استثناء في حالة دعمها للحركات الاستقلالية لتصبح هي المستعمر الجديد بعد خروج المستعمر القديم.

الموقف الأمريكي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

يُعدّ الموقف الأمريكي الرافض، لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مثالاً تاريخياً شاهداً على هذه العدوانية الأمريكية، ورفضها للديمقراطية في مستواها الأممي في حق الشعوب في تقرير مصيرها والوقوف إلى جانب الدولة والأمة الظالمة.

ولا تقف الولايات المتحدة فحسب ضد حق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير عموماً في أرضه التاريخية بل تقف أيضاً بالممارسة العملية ضد حل الدولتين،[5] الذي هو في طبيعة الحال انتقاص من الحق الفلسطيني.

الفيتو ضد الشعب الفلسطيني

مؤخراً -17 أكتوبر- ومع عملية "طوفان الأقصى" استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن تقدمت به روسيا لوقف إطلاق النار في غزة خصوصاً مع حرب الإبادة ونهج الأرض المحروقة التي تمارسه إسرائيل في العقاب الجماعي لسكان غزة.

وفي 25 أكتوبر، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً ضد مشروع قرار روسي لوقف إطلاق النار شاركت في تقديمه السودان وفنزويلا، فقد حصل على تأييد 4 أعضاء فقط فيما عارضه عضوان هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وامتنع 9 عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد الكافي من الأصوات.

---

5) حل الدولتين هو حل مقترح للصراع العربي الإسرائيلي يقوم على تراجع العرب عن مطلب تحرير كامل فلسطين وعن حل الدولة الواحدة، و يقوم هذا الحل على أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنبا إلى جنب، هما دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل، وهو ما تم إقراره في قرار مجلس الأمن 242 بعد حرب 1967 وسيطرة إسرائيل على باقي أراضي فلسطين التاريخية. اعتمد بعض الفلسطينيين هذه المبادئ في عام 1974 بالبرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، حيث شكلت ما يعرف بجبهة الرفض. أصبحت فيما بعد مرجعية المفاوضات في اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهو الاتفاق التي عارضته كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية.

إحباط الولايات المتحدة لمشروعي القرار الأخيرين، هو نهج سياسي ثابت لولايات المتحدة، في وقوفها ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والدعم الثابت لدولة الاحتلال الإسرائيلية.

مستفيدة من موقعها المهيمن في السياسة الدولية استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية، حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، عدة مرات ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقرارات أخرى ضد حق الشعب السوري وكذلك الشعب اللبناني ضد الاعتداءات الاسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي، إلا أن البحث يشير إلى أبرز المرات التي استخدمت فيها واشنطن حق الفيتو في مجلس الأمن ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهي مبينة في الجدول التالي:

رقم مشروع القرار	تاريخ الفيتو	مضمون مشروع القرار
S/916/2014	30/12/2014	مشروع قرار يدعو إلى إعلان الدولة الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال خلال عامين.
S/14832/Rev.1	20/1/1982	مشروع قرار يدين بشدة إسرائيل، لعدم تقيّدها بقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، وبقرار الجمعية العامة رقم 36/226 (ب) (1981)؛ يقرر أن الإجراءات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، التي بلغت ذروتها في قرار إسرائيل المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، بفرض قوانينها وسلطتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة- تعتبر عملاً عدوانياً بموجب أحكام المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة.
S/12119	29/6/1976	مشروع قرار يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في العودة والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.
S/11940	26/1/1976	مشروع قرار يؤكد على وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه القومي غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة؛ وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؛ ووجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيو 1967.

(المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية)"وفا»[6]

6) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، « مشاريع قرارات لمجلس الأمن اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو بحقها"، متوفر على الرابط: https://info.wafa.ps/

كانت أبرز القرارات التي وقفت ضدها الولايات المتحدة تلك التي صدرت في العام 1976م، والتي أحبطت قيام دولة فلسطينية، حتى الآن، ففي -25 يناير من العام 1976م استخدمت الولايات المتحدة حق النقض وأحبطت مشروع قرار تقدمت به باكستان، وبنما، وتنزانيا، ورومانيا، ينصّ على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ يونيو/حزيران 1967م، ويدين إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

وفي 29 يونيو من ذات العام، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار تقدمت به كل من غويانا، وباكستان، وبنما، وتنزانيا، يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وحقه في الاستقلال والسيادة.

وكان من آخر المرات التي وقفت فيها الولايات المتحدة ضد قراراتٍ كهذه، هو استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض في (31/30 كانون الأول/ ديسمبر 2014م) ضد مشروع قرار طرحته المجموعة العربية بالأمم المتحدة -بقيادة مصر- لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بحلول عام 2017م، حيث لم يحظ المشروع بتأييد عدد الأصوات اللازمة لذلك. وصوّت ثمانية أعضاء من بين دول المجلس الـ15 بالموافقة على مشروع القرار، بينما عارضه اثنان، أحدهما الولايات المتحدة، وامتنع خمسة عن التصويت.

وكانت الولايات المتحدة قد عبرّت أكثر من مرة عن رفضها لمشروع القرار العربي، وحتى لفكرة توجه الفلسطينيين إلى مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وقال جيفري راثكي المتحدث باسم الخارجية الأميركية في المؤتمر الصحافي اليومي إن «موقفنا من القرار لم يتغير. وأريد أن أضيف أن هناك دولا عدة أعلنت أنها لن تكون قادرة على دعم هذا القرار. وحتى من بين هذه الدول هناك من كان يدعم الفلسطينيين منذ فترة طويلة وأعلن أنه لن يصوت إلى جانب» مشروع القرار».[7]

7) القناة الألمانية DW، «فيتو أمريكي ضد مشروع القرار الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي»،(2014/12/30م) متوفر على الرابط: https://www.dw.com

الإدانة الأممية لإنكار الحق الفلسطيني في تقرير المصير

لم تقتصر الأمم المتحدة على رعاية حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مبدئياً إذ تنطبق عليها معايير القانون، خصوصاً الأراضي المحتلة بعد عام 1967م، أكثر من ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 2649 –في الدورة 25- بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1970م، قضى إدانة إنكار حق تقرير المصير خصوصاً لشعوب جنوب إفريقيا وفلسطين، وكانت حينها جنوب إفريقيا تخضع لنظام الفصل العنصري.

جاء في ديباجة القرار التذكير بقرار الامم المتحدة رقم 2588 بـ (الدورة 24) الصادر في 15 كانون الأول (ديسمبر) 1969م، والقرار رقم 8 الذي اتخذه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في طهران سنة 1968م، وكذلك قرارها رقم 1514 (الدورة 15) الصادر في 14 كانون الأول (ديسمبر) 1960م والمتضمن إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة، وقرارها رقم 2621 (الدورة 25) الصادر في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1970 بشأن برنامج العمل من أجل التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلاد وللشعوب المستعمرة.

ثم نصّ القرار على ما يلي:

1- تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها.

2- تعترف للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، في ممارستها الشرعية لحقها في تقرير المصير، بالبحث عن جميع أنواع المعونة المعنوية والمادية وتلقيها، بموجب قرارات الأمم المتحدة وروح ميثاق الأمم المتحدة.

3ـ تدعو جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، إلى الاعتراف بذلك الحق واحترامه وفقاً للمواثيق الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه.

4ـ تعتبر أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها خلافاً لحق شعب تلك الأراضي في تقرير المصير، لا يمكن قبوله، ويشكل خرقاً فاحشاً للميثاق.

5ـ تدين تلك الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، وخصوصاً شعوب إفريقيا الجنوبية وفلسطين.

6ـ تطلب من لجنة حقوق الإنسان أن تبحث، في دورتها السابعة والعشرين، في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير، وأن ترفع استنتاجاتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن».[8]

بناءً على هذا الحق القانوني لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً عن الشعب الفلسطيني في العام 1974م، ولا يقتصر الاعتراف بجواز حق منظمة التحرير في النضال من أجل تحرير فلسطين المحتلة، فوفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية فإن حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة لها الحق في الكفاح من أجل تحرير وطنها، ولا معنى للتصنيفات الغربية لهذه الفصائل باعتبارها «منظمات إرهابية» علاوة على إشكالية هذا المفهوم، كما أن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطيني كمعبر عن الشعب الفلسطيني لها حق الحكم الذاتي، لا يعني نفي حق بقية الفصائل الفلسطينية.

وكان قرار الأمم المتحدة رقم 2326م الصادر عام 1974م قد نصّ صراحة، على أن الشعب الفلسطيني شعب كامل وله قضية عادلة، ومن حقه الدفاع عنها، وأنه ليس مجموعة من اللاجئين.

8) الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، «قرار الجمعية العامة رقم 2649 (XXV)"، متوفر على الرابط:
https://www.palquest.org/ar

صفقة القرن تصفية للحق الفلسطيني

في العام 2020م أعلن الرئيس الأمريكي «صفقة القرن»[9]، التي مثلت انقلاباً أمريكياً على كل القرارات الدولية والحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وحق العودة، تقدم صفقة القرن للفلسطينيين مسخ دولة مرتهنة للسيادة الاسرائيلية والتفوق الصهيوني أمنيا واقتصادياً وجغرافياً، وتملكها للمقدسات والتحكم بها، مقابل التخلي عن نهج المقاومة وتصفية السلاح الفلسطيني باستثناء الشُرطة، في ظل تنسيق أمني مع الصهاينة، لمحاربة «الارهاب» أي فصائل المقاومة وقياداتها وعناصرها.

أبرز عناصر الصفقة ما يلي:

- دولة منزوعة السلاح تماماً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع اشتراط أن يحكم غزة قوى غير حماس والجهاد الإسلامي والتنظيمات الأخرى المسلحة.
- تكون عاصمة الدولة في الضواحي المجاورة لشرقي القدس، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستقيم سفارة لها في هذه الضواحي، بينما تكون القدس كلها بتوصيفها الإسرائيلي مدينة موحدة وعاصمة لـ«إسرائيل».
- يتم استقطاع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وضمها لـ«إسرائيل».
- لا عودة لحدود 1967، وإبقاء حدود الدولة الفلسطينية غير مرسمة لمدة أربع سنوات، يتم خلالها تحقيق تواصل جغرافي بين أراضي الدولة الفلسطينية عبر جسور وانفاق وتجميد الاستيطان شريطة أن لا تُشكّل هذه الدولة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال خطراً على الأمن الإسرائيلي، ولا يجوز للسلطة الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة «إسرائيل». وكذلك الإقرار بـ«يهودية الدولة الإسرائيلية».
- لن تزيل «إسرائيل» أي مستوطنة، ويتم ربط المستوطنات الإسرائيلية التي تقع داخل مناطق السلطة الفلسطينية بشبكات نقل، أما الفلسطينيون الذين يقعون في مناطق «إسرائيلية» فيسمح لهم بالتنقّل نحو أراضي السلطة الفلسطينية.

---

9) الميادين نت: « الترجمة الكاملة لنص «صفقة القرن»"، (9 فبراير 2020م) متوفر على الرابط:
https://www.almayadeen.net/

- يخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية، مع تعويض المزارعين الفلسطينيين أو الترخيص لهم في هذه المنطقة.
- المياه الإقليمية لغزة تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.
- دمج سكان قرى المثلث الفلسطيني (كفر قرع، وعرعره، وباقة الغربية، وأم الفحم...إلخ) مع السلطة الفلسطينية، ومقايضة الفلسطينيين بحيث يتم ضم مناطق للسلطة الفلسطينية تعويضاً عن ما سيقتطع منها.
- تبقى المعابر للدولة الفلسطينية خاضعة لرقابة السلطة الإسرائيلية، كما أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراضٍ محتلة (غور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وهو التفسير الذي أشار له نتنياهو في المؤتمر نفسه).

خاتمـــــــــة

كان المفكرون في الولايات المتحدة من أوائل من نادوا بحق الشعوب في تقرير المصير، وتُعدّ الولايات المتحدة أول دولة طبقته على أرضها عند استقلالها عن بريطانيا عقب حرب ثورية، إلا أنها وقفت ضد هذا الحق حين تحولّت إلى دولة استعمارية «إمبريالية»، وباتت تنكره على شعوب العالم.

رغم أن حق تقرر المصير مثبّت قانونياً إلا أن الانحياز الغربي لعب دوراً في تعطيل هذا الحق، وتُعدّ القضية الفلسطينية نموذجاً صارخاً على وقوف الغرب بقيادة الولايات المتحدة ضد حقوق الشعوب في تقرير المصير.

منذ ظهور القضية الفلسطينية إلى حيز الوجود وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي تقرير مصيره، إذ وقفت ضد عدة مشاريع قرارات كانت تهدف إلى تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في الوجود، بما في ذلك قيام دولة فلسطينية في الأراضي التي تُعدّ مُحتلّة بحسب القوانين الدولية.

صفقة القرن باعتبارها جزء من الممارسة السياسية الأمريكية هدفت بوضوح لتصفية القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني، وهي ضمن هذا السياق التاريخي العدواني للولايات المتحدة الأمريكية المستمرة.

لم يقتصر وقوف الولايات المتحدة ضد حق تقرير المصير على الحقل السياسي، بل في الميادين العسكرية أيضاً، في مختلف الحروب التاريخية بين العرب والإسرائيليين.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة على الدوام في الميدان العسكري، كما تفعل اليوم في معركة «طوفان الأقصى» وقد أرسلت حاملات الطائرات إلى سواحل المتوسط، وأصدرت عشرات التصريحات المؤيدة لدولة الاحتلال على ألسن مختلف قياداتها السياسية والعسكرية من الرئيس إلى وزير الخارجية ووزير الدفاع ومجلس الأمن القومي والسفراء والمبعوثين لمختلف القارات، ورحلات مكوكية لوزير خارجيتها واتصالات لممارسة أقصى الضغوط على دول المنطقة للحيلولة دون حصول الشعب الفلسطيني على أي دعم بما في ذلك الإغاثة الإنسانية، وضوء أخضر لحرب الإبادة القائمة في غزة.

RIC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar